تداعيات أمن الطاقة على مستقبل العلاقات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي

The repercussions of energy security on the future of relations between Algeria and the European union countries

قدور شرقي براهيم

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، k.cherkibrahim@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/27 تاريخ القبول: 2023/12/09 تاريخ النشر: 2024/06/01

الملخص:

يعتبر أمن الطاقة من المواضيع المحورية الذي لا يزال يشغل اهتمام دول العالم، إذ تسعى الدول قاطبة إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة، حتى تحقق أمنها واستقرارها وتحفظ العيش الكريم لمواطنيها، فالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومستوى التفاعل الدولي، أصبح مرهونا اليوم بمدى قدرة الدول على تأمين حاجياتها من الطاقة، ولو من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول المصدرة للطاقة.

وعلى هذا الأساس، فإن تداعيات أمن الطاقة على مستقبل العلاقات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، لهو من الأهمية بمكان، باعتبار أن الجزائر كانت ولا تزال في نظر دول الاتحاد الأوروبي ممولا استراتيجيا، ومصدرا مهما من مصادر أمن الطاقة في العالم، فحاجة الدول الأوروبية للبترول والغاز الطبيعي الجزائري، فرض عليهم أن يقيموا علاقات متينة مع الجزائر، وفي الوقت ذاته، سارعت الجزائر إلى الاستثمار في هذه العلاقات الطاقوية، بما يخدم مبادءها وتوجهاتها نحو العديد من القضايا العالمية.

كلمات مفتاحية: تداعيات، أمن، الطاقة، العلاقات، الطاقات البديلة.

تصنيفات JEL : Q4، H56، Q4، H77، Q42.

Abstract:

Energy security is considered one of the central issues that still occupies the attention of the countries of the world, as all countries seek to secure their energy needs, in order to achieve their security and stability and preserve a decent life for their citizens. Of energy, even by strengthening its relations with energy-exporting Countries.

On this basis, the repercussions of energy security on the future of relations between Algeria and the European Union countries is of great importance, given that Algeria was and still is, in the eyes of the European Union countries, a strategic financier, and an important source of energy security in the world. the European countries′ need for Algerian oil and natural gas forced them to establish strong relations with Algeria. at the same time, Algeria hastened to invest in these energy relations in a way that serves its principles and orientations towards many global issues.

Keywords: repercussions, security, energy, relationships, alternative energies
JEL Classification Codes: Q4, H56, Q4, H77, Q42.

المؤلف المرسل: قدور شرقي براهيم، k.cherkibrahim@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

تعتبر الطاقة من المصادر الضرورية للحياة البشرية، لذلك تسعى مختلف الدول والمجتمعات الإنسانية لسد حاجياتها الطاقوية، من خلال الاستثمار في مواردها الذاتية، أو من خلال التعاون والتبادل البيني فيما بينها، رغبة في تحقيق مقدار معين من الرفاهية والعيش الكريم لمواطنيها.

إن افتقار الدول لمصادر الطاقة، دائما ما يجعلها تبادر للبحث عن شركاء طاقويين يكفونها مؤنة العرض، أو تنتقل إلى بدائل طاقوية جديدة لسد عجزها الطاقوي، وخاصة في وقت اكتسى فيه أمن الطاقة أهمية بالغة على جميع الأصعدة والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى إن الاستقرار الداخلي لكل دولة أضحى مرهونا بمدى ما تحققه من استقرار طاقوي.

وعلى هذا الأساس، فإن الجزائر بما تزخر به من موارد طاقوية عديدة ومتنوعة، كانت ولا تزال قِبْلة للعديد من دول العالم، لذلك، نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تسارع الخطى –هي الأخرى– لعقد الاتفاقيات الطاقوية مع الجزائر، بل، واعتبار الجزائر من بين الشركاء الاستراتيجيين الطاقويين، الذين يمكن أن تعتمد عليهم في المستقبل.

إلا، أن هذه الشراكة الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، قد تنبثق عنها مجموعة من التداعيات تؤثر سلبًا أو إيجاباً على مستقبل العلاقات بين هذين الطرفين، وعليه، يمكن طرح

الإشكالية التالية: كيف يمكن تقييم تداعيات أمن الطاقة على مستقبل العلاقات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي؟

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما مفهوم أمن الطاقة؟ وما هي أهم متطلباته؟
- فيما تكمن طبيعة العلاقة الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي؟
- كيف يبدو مستقبل العلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي؟

تتلخص أهم فرضيات هذه الدراسة في النقاط التالية:

- دول الاتحاد الأوروبي ترى في الجزائر شريكا طاقويا استراتيجيا.
- أمن الطاقة له تأثير كبير على مستقبل العلاقات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.
- تواجه العلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي مجموعة من التحديات.

نظرا للأهمية الاستراتيجية التي يلعبها أمن الطاقة على المستوى الدولي والإقليمي، فإنه لا تزال كثير من الدراسات والأبحاث تعالج هذا الموضوع وتخصّه بالاستقراء والمتابعة، ونظرا لخطورة هذا الموضوع على المستوى العلمي والأكاديمي، ارتأت هذه الدراسة أن تبحث في تداعيات أمن الطاقة على مستقبل العلاقات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص المنهج المعتمد في هذه الدراسة، فهو المنهج الوصفي التحليلي، والذي من خلاله يتم استقراء وتحليل العلاقات الطاقوية التي تربط الجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك استقراء المنظور الاستراتيجي الذي توظفه كل من الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي لتحقيق مكاسب طاقوية في المستقبل.

2. مفهوم أمن الطاقة

1.2 تعريف أمن الطاقة:

أ- المفهوم التقليدي: ساد هذا المفهوم خلال فترة الحرب العالمية الأولى (محمد، 2014، ص 54)، ورأى أن أمن الطاقة هو "أمن العرض Security of Supply، من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع" (محمد، 2014، ص 52). فأمن الطاقة بهذا المفهوم يعني تأمين دخول النفط ومختلف أنواع الوقود بشكل آمن، وتوفر موارد الطاقة الآمنة والكافية، والذي يعني بالضرورة تجنب أزمة الطاقة Energy Crisis، أو تجنب أزمة العرض في الطاقة (محمد، 2014، ص 52).

لقد ترتّب عن المفهوم التقليدي لأمن الطاقة العديد من الإشكالات:

- "تدخل القوى الكبرى في عدد من المناطق الرئيسة المنتجة للنفط لضمان تدفّقه" (عبد العاطي، 2014، ص46)، وذلك، بسبب الأزمات الاقتصادية المرتبطة بنقص الإمدادات، والتي ضربت العالم في القرن العشرين، انطلاقا من فكرة أن تحقيق أمن الطاقة مرتبط بتحقيق أمن المعروض من الطاقة (عبد العاطي، 2014، ص 46).

- أن هذا المفهوم غير منضبط، حيث أنه لم يفرق بين تعريف الدول المصدرة لأمن الطاقة، وبين تعريف الدول المستوردة لأمن الطاقة (محمد، 2014، ص 54).

- أن أمن العرض لم يستطع تحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة، بسبب ما شهده سوق الطاقة العالمي آنذاك من أزمات (محمد، 2014، ص 52) ، لذا، فإن هناك مجموعة من العوامل والمحددات التي قد تشاركه-هي الأخرى- في تهديد استقرار وأمن الطاقة العالمي (عبد العاطي، 2014، ص 48).

- توفر إنتاج الطاقة بشكل كافي، يثير مسألة تحديد مفهوم السعر المناسب للطاقة، هل هو بما يتوافق مع الدول المنتجة، أم بما يتوافق مع الدول المستهلكة، كما أن الأسعار المنخفضة في قطاع

الطاقة لا تبدو في صالح الدول المنتجة ولا الدول المستهلكة، حيث أنها تقلّل من حجم الاستثمار الموجه لقطاع الطاقة بالنسبة للدول المنتجة لانخفاض عائدات الطاقة، أما بالنسبة للدول المستهلكة فإنها ترفع من نسبة استهلاك الطاقة، وتزيد في التلوث، وتعرقل البحث عن مصادر بديلة للطاقة، وتزيد في التلوث وفي ارتفاع الأسعار في المستقبل (محمد، 2014، ص ص 52- 53).

- يؤثر ارتفاع أسعار الطاقة على سوق الطاقة العالمي، ويحدث خللا في العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، فحتى الدول المنتجة تُهدر مكاسبها الاقتصادية على المدى الطويل، بسبب اعتماد الدول المنتجة للطاقة على اقتصاديات الدول المستهلكة للطاقة (عبد العاطي، 2014، ص 47)، كما أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤثر على الاستثمارات المستقبلية في قطاع الطاقة، ويدفع الدول المستهلكة للطاقة للبحث عن مصادر طاقوية بديلة (محمد، 2014، ص 53).

ب- المفهوم الحديث: ارتبط المفهوم الحديث لأمن الطاقة بالتحولات التي شهدها مفهومَي الأمن والطاقة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة (محمد، 2014، ص 54)، حيث ظهر المفهوم الموسع لأمن الطاقة، وارتبط بمستجدات وتطورات البيئة الدولية (عواطف، 2021، ص 124). حتى أن تعريف أمن الطاقة في هذه الفترة شهد تباينا بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وعلى مستوى سياسة كل دولة في كيفية تأمين احتياجاتها من الطاقة (عبد العاطي، 2014، ص48)، حيث ترى الدول المصدرة في أمن الطاقة على أنه أمن العائدات والمكاسب الاقتصادية والمالية المحققة من سوق الطاقة، أما أمن الطاقة عند الدول المستهلكة فيرتكز على كيفية الوصول الآمن لمصادر الطاقة، مع التنويع في مصادر العرض، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة. أما أمن الطاقة بالنسبة للشركات التجارية التي تعمل في سوق الطاقة، فيتمحور حول كيفية إيجاد نظام استثماري قانوني مستقر في الدول المصدرة (عبد العاطي، 2014، ص ص 48- 49).

كما تعرّف الوكالة الدولية للطاقة أمن الطاقة على مستويين: فعلى المستوى الطويل، هو الاستثمار في إمدادات الطاقة مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجات البيئية والتطورات الاقتصادية، أما على المدى القصير، فهو قدرة سوق الطاقة العالمية على الاستجابة للتغيرات الطارئة التي يمكن أن تحدث على مستوى العرض والطلب. أما بالنسبة لتعريف البنك الدولي لأمن الطاقة فيرتكز على ضمان إنتاج الطاقة، وتوفرها بسعر معقول، وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين (عبد العاطي، 2014، ص ص 52- 53).

2.2 النظريات المفسرة لأمن الطاقة:

من بين النظريات التي فسّرت أمن الطاقة، نجد النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية.

أ- النظرية الواقعية: ترى في الطاقة على أنها إحدى سياسات القوة العالمية، التي توظّفها الدول كسلاح أو كأداة مشروعة في سياستها الخارجية، كما أنهم يعتبرون الأنظمة المارقة والحركات المتطرفة أكبر الفواعل التي تهدد إمداد ونقل وتوزيع الطاقة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتهديد الطاقة المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تمثل ثلاثة أرباع النفط العالمي، وحوالي النصف من منتوج الغاز الطبيعي في العالم (غزلاني، 2015، ص 111).

ب- النظرية الليبرالية: وفق هذه النظرية يمكن تحقيق أمن الطاقة بالطرق السلمية، من خلال الاعتماد المتبادل، وقوة الثقة بين اللاعبين في السوق، حيث تقوم المؤسسات الدولية للطاقة: بتوفير المعلومات الخاصة بمجال الطاقة، تعزيز شفافية السياسات الطاقوية، سن القوانين الملزمة لتنظيم سوق الطاقة، الاعتناء بالاتفاقيات المتخصصة في قطاعات أمن الطاقة (غزلاني، 2015، ص ص 111 - 112).

3.2 أهم متطلبات أمن الطاقة:

يقتضي أمن الطاقة التنويع في مصادر الطاقة الأولية، سواء أكانت موارد طبيعية محدودة، كالنفط والغاز واليورانيوم والفحم الحجري، أو موارد طبيعية متجددة، كطاقة الرياح والطاقة المائية

والطاقة الشمسية والطاقة الإحيائية..الخ، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل والعقلاني للطاقة، وتوفير البيئة المناسبة لترشيد الطاقة، فيما يخص الإنتاج والاستهلاك، التخزين والنقل والتحويل، الاستثمار، استعمال التكنولوجيا، نقل المعارف وتنمية القدرات الوطنية، الاستقرار السياسي لضمان التمويل، التعاون الإقليمي والدولي. كما أنه يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار مختلف الأبعاد التنموية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوفير الاستقرار السياسي لضمان عملية التمويل (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2015، ص ص 4- 5).

3. تاريخ العلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي

1.3 إمكانات الجزائر الطاقوية

تتوفر الجزائر على مجموعة من الإمكانات الطاقوية، يمكن إجمالها في نوعين من الطاقات، وهي الطاقات غير المتجددة والطاقات المتجددة.

أ- الطاقات غير المتجددة:

- إنتاج البترول الخام: تمّ اكتشاف النفط في الجزائر عام 1948م (حمزة، 2017- 2018، ص 151) ، أما بداية إنتاجه بكميات تجارية فيعود إلى عام 1958م (بن عيشوبة، 2022، ص 456)، حيث يعتبر حقل حاسي مسعود أكبر المساهمين في الإنتاج الكلي بنسبة قدرها 37.5%، كما شهد النفط الخام في الجزائر تطورا إجمالياً خلال العقدين الماضيين بنمو سنوي متوسط قدره 4.23% (عطية و عطية، 2021، ص5)، حيث بلغ إنتاج النفط الخام عام 2020م ما نسبته 838.5 ألف برميل يوميا، وقُدّر احتياطها النفطي من نفس السنة بـ 12.20 مليار برميل (بن عيشوبة، 2022، ص ص 457 - 458)، كما تساهم مداخيل البترول بنسبة "36.4% من الناتج المحلي الإجمالي و65% من مداخيل الدولة وتشغل حوالي 3% من القوة العاملة" (عطية و عطية، 2021، ص5). وعلى هذا الأساس، فإن الجزائر تقع في المرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة الثانية عشر عالميا في إنتاج النفط (حمزة، 2017- 2018، ص 151).

– إنتاج المكثفات: يتم من خلال معالجة الغاز الخام لحقول الغاز الطبيعي، وبدرجة أقل من معالجة البترول الخام، وتعتبر الجزائر أُولى دول العالم المصدرة للمكثفات بطاقة قدرها من 12 إلى 15 مليون طن معادل بترول خلال السنة (عطية و عطية، 2021، ص5).

– إنتاج الغاز الطبيعي: تعتبر الجزائر من أهم البلدان المنتجة للغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المميع، فهي تحتوي على العديد من حقول الغاز، على غرار حقل حاسي الرمل، وحقل حاسي بركين، وحقل عين صالح، وحقول أخرى بعين أمناس، كما أنها تمتلك أكبر وحدة للتمييع على مستوى العالم (عطية و عطية، 2021، ص5).

– صناعة التكرير وتمييع الغاز الطبيعي: "يمثل القطاع الصناعي للمحروقات في الجزائر ما يعرف بنشاط المصب في تطوير واستغلال تمييع الغاز الطبيعي، فصل غاز البترول المميع، التكرير، البتروكيمياء وتنمية الغازات الصناعية، وتملك الجزائر أربع مركبات للغاز الطبيعي المميع، وخمس مصافي بكل من العاصمة، سكيدة، أرزيو، حاسي مسعود، وأدرار، وقد بلغت الطاقة التكريرية الإجمالية لهذه المصافي 28 مليون طن في سنة 2018، وتباشر شركة نفطال فرع تابع لسونطراك كل نشاطات التكرير، ويمثل تصدير المنتجات المكررة حوالي ثلثي الإنتاج حيث تنخفض هذه النسبة للكميات المصدرة مع حاجيات السوق الوطني" (عطية و عطية، 2021، ص ص 5–6).

– الطاقة النووية: تتواجد أهم مناجم اليورانيوم بالجزائر، في كل من سلسلة جبال الهقار وسلسلة جبال أغلاب (رقيبات)، يتم استخدام هذه الطاقة النووية في مجال الصحة والزراعة (لعجال، 2020، ص 169)، كما يتم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل الاستفادة من الطاقة النووية في توليد الكهرباء (عطية و عطية، 2021، ص6).

ب – الطاقات المتجددة:

– الطاقة الشمسية: تعتبر الجزائر من أغنى الحقول الشمسية الموجودة في العالم، وتقدر الطاقة الشمسية الكامنة (بالكيلو واط ساعي لكل متر مربع في السنة)، فالصحراء تحتوي على 86% من مساحة الطاقة الشمسية، والهضاب العليا والسهوب تحتوي على 10%، أما المنطقة الساحلية فتحتوي على 04%. وفيما يخص قدرة التشميس في المتوسط (الساعة – والسنة) فنجد ما يلي: 3500 في الصحراء، 3000 في الهضاب العليا والسهوب، و2650 في المنطقة الساحلية. أما الطاقة المتوفرة في المتوسط (كيلو واط م^{3}– في السنة) فتقدر بـ 2650 في الصحراء، و1900 في الهضاب العليا والسهوب، و1700 في المنطقة الساحلية (عطية و عطية، 2021، ص6).

كما تمتاز الجزائر بـ"وفرة الأراضي الصحراوية المشمسة أغلب أيام السنة كما أن الشمس تمتد بأكثر من 3500 ساعة في السنة حيث تعد صحراء الجزائر من أكبر الصحاري في العالم وتمتاز بالحرارة الشديدة خاصة في فصل الصيف، حيث تفوق درجة الحرارة 60 درجة.–بالإضافة إلى– انخفاض الغيوم في كثير من المناطق الصحراوية المؤهلة أكثر لهذا النوع من الاستغلال الطاقوي" (عطية و عطية، 2021، ص7).

– طاقة الرياح: تمتلك الجزائر نظاما معتدلا للرياح، يتراوح ما بين 2 إلى 6م/ثا (لعجال، 2020، ص 168)، وقد تزيد هذه النسبة عن 4م/ثا، و6م/ثا في بعض المناطق الجنوبية، كمنطقة أدرار مثلا، أما في المناطق الشمالية فمعدل سرعة الرياح منخفض بالمقارنة مع المناطق الجنوبية (بن عيشوبة، 2022، ص 458).

– الطاقة الحرارية الجوفية (الجيوحرارية): تؤكد المعطيات الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية أن الجزائر تحتوي على أزيد من 200 منبع ساخن، تتراوح درجة حرارته ما بين 45° إلى 199°، بالإضافة إلى امتلاكها لآبار ارتوازية ومنابع للمياه المعدنية الحارة، تتراوح درجة حرارتها ما بين 98 و232°، كما تقدر مساحة طبقتها الجوفية من المياه الحارة بالآلاف من الكيلومترات المربعة (لعجال، 2020، ص 168).

– الطاقة الكهربائية: في ظل الاحتياطي الهائل الذي تمتلكه الجزائر من اليورانيوم، فإنها تسعى لاستخدام الطاقة النووية في توليد 30% من الطاقة الكهربائية (عطية و عطية، 2021، ص7).

– الطاقة المائية: تقدر كمية الأمطار التي تسقط على الجزائر بنحو 65 مليار متر مكعب، يتم استغلال 05% منها فقط، والبقية الأخرى تتبخر بفعل الحرارة، أو تتدفق باتجاه البحر (عطية و عطية، 2021، ص7).

2.3 طبيعة العلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي

يستند الاتحاد الأوروبي في تأمين الطاقة على ثمانية محاور، "تتضمن: إجراءات فورية لزيادة القدرة على مواجهة أي عجز في الطاقة خلال فصل الشتاء، تعزيز آليات التضامن، بما فيه التنسيق في تقييم المخاطر وخطط الطوارئ وحماية البنية التحتية الاستراتيجية، ترشيد الطلب على الطاقة، العمل بشكل متكامل على مستوى السوق الداخلي للطاقة، زيادة إنتاج الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي، مواصلة العمل على تطوير تكنولوجيات الطاقة، تنويع مصادر الإمدادات الخارجية، وتقوية البنى التحتية ذات الصلة، التنسيق الجيد للسياسات داخل دول الاتحاد، واعتماد موقف عام فيما يتعلق بسياسات الطاقة على المستوى الخارجي" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2015، ص 3).

انطلاقا من الاستراتيجية التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي لتأمين الطاقة، مع ما تزخر به الجزائر من موارد طاقوية، فإن دول الاتحاد الأوروبي قد ربطت مع الجزائر العديد من المشاريع (بمراح، 2021، ص 45)، من أهمها:

أ– مشروع غاز عين صالح: هو عبارة عن مشروع للغاز الطبيعي في وسط صحراء الجزائر، يمتد عقده من 19 فيفري 1997م إلى غاية 19 فيفري 2027م، وتقدر تكلفته بحوالي 2.7 مليار دولار، يضم هذا المشروع 7 أبار بشراكة جزائرية أمريكية، كما أن للشركة البريطانية BP بريتيش

بيترليوم حصة 33% من هذا المشروع، وهناك توقعات بأن تزداد الطاقة الكلية لهذا المشروع بنسبة 15%، أي ما يعادل 9 مليار متر مكعب سنويا (غريب، 2021، ص ص 544- 545).

ب- مشروع ميد غاز: يعود هذا المشروع إلى عام 1978م، إذ يهدف إلى تزويد إسبانيا بحوالي 8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، ويمتد طول هذا الأنبوب إلى 200كم وعمق 2160م، تقدر تكلفة هذا المشروع بنحو بـ 900 مليون أورو، وتشترك فيه كل من شركة سوناطراك، وGDF الفرنسية، ومجمع CEPSA و IBERDROLA الإسبانيتين (غريب، 2021، ص 545).

ج- مشروع غالسي: هو أنبوب للغاز يربط ما بين الجزائر (حاسي الرمل) وإيطاليا، طوله 1470كم وعمقه 2000م، تبلغ قدرته الإنتاجية نحوا من 8 مليار متر مكعب، يشترك في هذا المشروع كل من شركة سوناطراك الجزائرية، بالتعاون مع 06 شركات أوروبية، وتعتبر ENEL POWER، وEDISON و WINTERCHEL أكبر الشركات المساهمة فيه، بنسب تتراوح ما بين 13.5% و 18% (غريب، 2021، ص ص 545 - 546).

من خلال تتبع سيرورة العلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في الماضي القريب، نجد أنها كانت على مستويين، مستوى ثنائي ومستوى جماعي، حيث شهدت العلاقات الطاقوية بين الطرفين انسجاما إلى حدٍ ما على المستوى الجماعي، ويظهر ذلك من خلال الاتفاقيات الجماعية التي ربطت الطرفين، من خلال إعلان برشلونة لعام 1995م، ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، الداعيان إلى ضرورة تكثيف الحوار بين الطرفين فيما يتعلق بالسياسات الطاقوية (غريب، 2021، ص 544).

بينما شهدت العلاقات الثنائية الكثير من الخلافات والتوترات، كالخلاف الذي جرى بين الجزائر وفرنسا، حول أسعار الغاز في عقدَي الستينيات والسبعينيات، والخلاف حول ملكية حقول الغاز الطبيعي وأحقية تصديره إلى الخارج. بالإضافة إلى الخلاف الجزائري الإسباني حول مشروع ميد غاز، والقانون الإسباني الذي قيّد تسويق الغاز الجزائري إلى إسبانيا، والخلاف الذي حدث في

مفاوضات 2005م، حول أسعار الغاز والمطالبة بإعادة النظر في بنود العقود المبرمة في عام 1995م، والذي انتهى بالتحكيم الدولي (غريب، 2021، ص544).

4. مستقبل العلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي

1.4 تداعيات مستقبل العلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي

يشهد مستقبل العلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي مجموعة من التداعيات، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ – تمتين العلاقات بين الطرفين: تعتبر الجزائر شريكا مستقبليًا مهما لتزويد أوروبا بالطاقة، لذلك، نجد أن نسبة الواردات مع دول الاتحاد الأوروبي تزداد مع مرور السنوات، فمن 40% عام 1999م إلى 50% عام 2010م، ومن 70% عام 2020م، إلى 85% خلال عام 2030م (بمراح، 2021، ص46)، "ونظرا لوعي الجزائر بأنّ الاتحاد الأوروبي بحاجة إليها لتموينه بالطاقة خاصة الغاز الطبيعي جعلها تتخذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تعزيز قدراتها ومكانتها في معادلة التموين الأوروبي بالطاقة الجزائرية باعتبارها الأول في شمال إفريقيا من حيث إمداد الإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي" (بمراح، 2021، ص47)، حيث أنها تغطي نسباً كبيرة من احتياجات الدول الأوروبية للغاز الطبيعي، إسبانيا 52%، إيطاليا 39%، البرتغال 39%، بلجيكا 17%، وفرنسا 40% (بمراح، 2021، ص ص 46 – 47).

كما أنه تمّ في السنوات الأخيرة، تجديد العديد من الاتفاقات التي تخص عقود نقل الغاز بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، فـ"تم تجديد عقود التصدير مع إسبانيا لمدة 10 سنوات بداية من 2019 بقدرة 8 مليارات متر مكعب سنويا، ومع إيطاليا ومع عدة شركات منها ايني بـ 10 مليارات متر مكعب سنويا لمدة 10 سنوات وشركة اينال بـ: 3 مليارات متر مكعب لمدة 8 سنوات وكذلك شركة اديسون بمليار متر مكعب، ونفس الشيء بالنسبة للبرتغال والتي جددت عقدها لمدة 8سنوات بقدرة 8 مليارات متر مكعب سنويا، ونفس الشيء بالنسبة لشركة انجي الفرنسية بعقد

يدوم لأربع سنوات بقدر 1.7 مليار متر مكعب سنويا" (غريب، 2021، ص ص 546 – 547).

ب- الاستثمار الأوروبي في الشراكة الطاقوية مع الجزائر: تسعى دول الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الطاقوية مع الجزائر إلى التنويع في مصادر الطاقة، والتقليل من الاعتماد على النفط والغاز الروسي، حيث يرى صانع القرار الأوروبي في الجزائر شريكا طاقويا مهما، يستدعي أن يُستثمر فيه، وذلك، لما تمتلكه الجزائر من موارد طاقوية هائلة، تستطيع أن تلبي احتياجات الدول الأوروبية من الطاقة، فالجزائر تقع في المركز الحادي عشر على مستوى العالم، لامتلاكها 159 تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي التقليدي، و12.2 مليار برميل من احتياطات البترول التقليدي (هشام و عدوم، 2022، ص ص 166 – 167).

ج- استخدام الجزائر لدبلوماسية الطاقة: لقد استغلت الجزائر حاجة أوروبا للنفط والغاز، فأصبحت تستخدم الطاقة كورقة لزيادة تموقعها ونفوذها على المستوى الإقليمي والدولي، بالضغط على الدول الأوروبية من أجل إجبارها على تقديم المزيد من التنازلات السياسية والاقتصادية، كما حدث بينها وبين إيطاليا وإسبانيا حول قضية الصحراء الغربية، حيث أن الجزائر عزّزت علاقاتها مع إيطاليا – لاتحاد رؤيتهما بشأن الصحراء الغربية–، وبالمقابل علّقت الجزائر اتفاقية التعاون والصداقة مع إسبانيا، بسبب موقف هذه الأخيرة من قضية الصحراء الغربية (هشام و عدوم، 2022، ص167).

2.4 التحديات التي تواجه مستقبل العلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي

يواجه مستقبل العلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي مجموعة من التحديات، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ- السعي المستمر لدول الاتحاد الأوروبي، من أجل البحث عن بدائل للغاز الجزائري، أو خلق منافس له في السوق الأوروبية، كتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط 2020م، الذي جمع بين كل

من اليونان، إيطاليا، قبرص، مصر، الأردن وفلسطين، وكذا الاتفاق الذي جرى بين اليونان وقبرص خلال عام 2021م، لنقل الغاز الطبيعي من شرق المتوسط إلى أوروبا، عبر خط أنابيب تمتد 2000 كم تحت البحر (غريب، 2021، ص 547).

ب- محاولة الاتحاد الأوروبي تبني استراتيجية طاقوية جديدة، ترفع من نسبة الاعتماد على الطاقات المتجددة، وتقلّل من نسبة الاعتماد على البترول والغاز الجزائري، كما حدث ذلك ما بين عامي 2009 - 2015م، حيث بلغت نسبة استغلال الموارد المتجددة على حساب النفط والغاز الطبيعي حوالي 15% (غريب، 2021، ص546).

ولمواجهة هذه التحديات ورسم مستقبل أفضل للعلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأووربي، يمكن الاستفادة من الاستراتيجيات العالمية الثلاث، التي وضعها مجلس الطاقة العالمي لمستقبل أمن الطاقة:

- الاستراتيجية الأولى: تقوم على أساس قومية أمن الطاقة مع ضمان حد أدنى من المشاركة الإقليمية والدولية، حيث تعمل الحكومة على تبَنّي سياسة وطنية تحمي بها أمنها الطاقوي في الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة، وذلك، باتباع جُملة من الإجراءات، والمتعلقة بتحسين وتطوير الطاقة القومية، التنويع في مصادر الطاقة الأولية، الدخول في المفاوضات الثنائية لمراقبة الصادرات والواردات، الاهتمام بالقضايا الطاقوية الحديثة التي تخص البيئة، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتخزين النفايات النووية، انبعاثات أوكسيد الكربون، انبعاث غاز الميثان، الاستثمار في الطاقات المتجددة وتقليل الاستهلاك للطاقة الناضبة (غزلاني، 2015، ص 115).

- الاستراتيجية الثانية: تدور حول فكرة التعاون الدولي في مجال أمن الطاقة، ويتحقق ذلك من خلال المزج بين قومية أمن الطاقة، والتعاون الدولي في مجال الطاقة، من خلال عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية، وكذا مناقشة القضايا الطاقوية المستجدة، كنضوب الطاقة، وانبعاث الغازات

المسبّبة للاحتباس الحراري، بالإضافة ذلك، كيفية استفادة الدول النامية من التكنولوجيا الحديثة لاستعمالها في تحصيل الطاقة (غزلاني، 2015، ص 115).

– الاستراتيجية الثالثة: تعطي أهمية لدور السوق والمؤسسات في تحقيق أمن الطاقة، حيث تسعى للتخفيف من التدخل الحكومي في سوق الطاقة، وفسح المجال للتكنولوجيا والقطاع الخاص ليلعبا دوراً في ذلك، كما أنها تهدف إلى تعزيز الوعي الدولي بخصوص تأثيرات البيئة على الطاقة، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية، وتفعيل التجارة الدولية في مجال الطاقة (غزلاني، 2015، ص ص 115 – 116).

5. النتائج:

إن تتبع مفهوم أمن الطاقة واستقراء تطوراته التاريخية، ينبئ عن الأهمية البالغة التي يحتلها هذا الموضوع لدى المجتمع الدولي، إذ تسعى مختلف الدول والمنظمات العالمية لتعريف أمن الطاقة بما يتناسب مع سياساتها ومصالحها الوطنية، لذل: رأينا أن الاتحاد الأوروبي استند إلى استراتيجية ذات ثمانية محاور لبحث موضوع أمن الطاقة.

ونظرا، لما تمتلكه الجزائر من موارد طاقوية هائلة، فإن دول الاتحاد الأوروبي رأت في الجزائر شريكاً طاقوياً استراتيجيا، حيث ربطت معه العديد من الاتفاقيات الطاقوية، كما انبثق عن هذه الشراكة الطاقوية مجموعة من التداعيات، تمثلت في توثيق العلاقات الطاقوية بين الطرفين، الاستثمار الأوروبي في الشراكة الطاقوية مع الجزائر، توظيف الجزائر لورقة الطاقة لتعزيز مكانتها ونفوذها.

إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي لا تزال تواجه مستقبل العلاقات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وعليه، فإن الاستفادة من الاستراتيجيات العالمية الثلاث التي رسمها مجلس الطاقة العالمي يبقى مفيداً لهذه الأطراف، إذا ما أرادوا تعزيز علاقاتهم الطاقوية المستقبلية، وتأمين مستقبل أمنهم الطاقوي.

6. قائمة المراجع:

عبد العاطي، عمرو، (2014)، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

محمد، عرفة، خديجة، (2014)، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

هشام، عبد الكريم، و عدوم، حميدة، (2022)، الأمن الطاقوي والاستراتيجية الطاقوية الجديدة للجزائر في منطقة المتوسط، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

حمزة، عبد الرزاق، (2018)، إستراتيجية الجزائر في تطوير الطاقات المتجددة كبديل للطاقة النفطية دراسة مقارنة مع إيران والسعودية (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

بمراح محمد جواد، (2021)، تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 08 (العدد 01)، الصفحات 32- 50.

بن عيشوبة رفيقة، (2022)، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة أبحاث، المجلد 07 (العدد 02)، الصفحات 450- 469.

عطية إدريس، وعطية عز الدين، (2021)، الاستراتيجية الجزائرية للأمن الطاقوي: رؤية الانتقال الطاقوي 2030 نموذجا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10 (العدد 01)، الصفحات 01- 13.

عواطف مومن، (2021)، الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10 (العدد 03)، الصفحات 121- 136.

غريب نوح، (2021)، الأمن الطاقوي الأوروبي بين مطرقة روسيا وسندان شمال افريقيا، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 12 (العدد 01)، الصفحات 528- 552.

غزلاني وداد، (2015)، أمن الطاقة في الإستراتيجية العالمية: الواقع والأبعاد، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد 38- 39)، الصفحات 105- 118.

لعجال ليلى، (2020)، الانتقال نحو الطاقة المتجددة كمقاربة لتحقيق لاالأمن الطاقوي بالجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09 (العدد 16)، الصفحات 162- 176.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2015)، التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية. الأمم المتحدة، نيويورك.